

مؤشرات أنشطة السفر والسياحة في المنطقة ايجابية وتتطور

سلطنة عمان تحقق مركز الصدارة في المنطقة على درب تنويع اقتصادها

٢٠١٩. واضعة البلاد في محور دائرة الضوء في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

وقال الحرمي، أن الطيران العماني يواصل كشف النقاب عن منتجات وخدمات جديدة ضمن جهوده الدعوية لدعم القطاع السياحي في البلاد. حيث أن التوسع في شبكة خطوط الناقل الجوية والتنمية السياحية، ترتبطان ارتباطاً وثيقاً. التوسع كما أوضح، هو جزء من خطط واستراتيجيات الطيران العماني لتنشيط الحركة السياحية في السلطنة من خلال ربط مسقط بالعديد من البلدان والعواصم السياحية، بحيث تكون عمان الوجهة المفضلة للسائح في طريقهم من أو إلى أوطانهم. وأضاف من أن عملية تشغيل رحلات مباشرة بين مسقط وعواصم دول العالم المختلفة،

عائدات هذه الاستثمارات في السنوات المقبلة.

كما سلط أوهانلون الضوء عن كون السلطنة حُتل موقع الريادة في المنطقة فيما يتعلق بالعمل على تنويع اقتصادها، ولا تزال مكرسة جهودها في هذا الاتجاه من أجل تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

وفى المجال السياحي، أضاف أوهانلون، لقد أصبح قطاع السياحة في عمان أحد الدعامات الرئيسية للإقتصاد الوطني، كما أن الجهود الدؤوبة التي تبذلها وزارة السياحة العمانية لتطوير هذا القطاع تشكل أحد أهم الأولويات وبدون منازع. وأشار إلى أنه من المتوقع أن تنمو أنشطة السفر والسياحة بمعدل سنوي قدره ٧,٨٪ خلال الفترة من ٢٠٠٩ -

إشغال الفنادق في معظم بلدان الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٩. فان التوقعات لا تزال ايجابية في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنه من المتوقع أن تستمر عملية التنويع الاقتصادي في المجالات الغير نفطية، مع الاستثمار في جذب الكثير من الاستثمارات الكبرى.

ويقول روبرت أوهانلون، الشريك المسؤول عن السياحة والضيافة والترفيه في ديلويت الشرق الأوسط، بأن أنشطة السياحة والسفر سوف تبرز باعتبارها مساهما هاما، وأحد القطاعات المستفيدة من زيادة النشاط الاقتصادي في المنطقة. وأضاف بأن السلطنة تبرز من بين اللاعبين الرئيسيين في المنطقة الذين استثمروا في وقت مبكر، وهي الآن في وضع راسخ يمكنها من جني

تنبؤاً عمان مكانتها المرموقة على خريطة السياحة العالمية. لقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة للاستفادة من الإمكانيات السياحية، ومع الخطوات المهمة البذولة والمنصبة على تحسين وتطوير المنتج وزيادة الاستثمارات السياحية، هذا بالإضافة إلى تدعيم عمليات التسويق والترويج، فقد ساهم ذلك بالتالي في تأمين عائدات استثمارية جيدة.

من جانب آخر، قال أسامة بن كريم الحرمي، مدير دائرة الاتصالات التنفيذية والإعلام في الطيران العماني من أن ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) وهي من أهم شركات الخدمات المهنية المتواجدة في المنطقة منذ أكثر من ٨٠ سنة ولا تزال قائمة حتى اليوم في الشرق الأوسط، كانت قد صرحت مؤخراً أنه وعلى الرغم من تدهور نسبة



أسامة بن كريم الحرمي
مدير دائرة الاتصالات التنفيذية والإعلام

مع التوسع في المشاريع السياحية العملاقة في السلطنة، باتت السياحة تشهد أهمية متزايدة، بل أصبح القطاع السياحي من أكثر القطاعات أهمية على الإطلاق. المعطيات تنبئ بأفاق مشرقة ومستقبل واعد للتنمية السياحية في البلاد، مما سيكون له بالتالي عظيم الأثر في أن

بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١,٤٪، كما تزايدت أعداد الفنادق والشقق الفندقية من ٣٠ في عام ١٩٩٠ إلى ١٩٥ في عام ٢٠٠٨ بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١٠٪، حيث بلغ عدد الغرف ١٠٠٠٠ غرفة.

من جانب آخر، أظهرت نتائج دراسة أجرتها كل من وزارتي الاقتصاد الوطني والسياحة بالتعاون الفني مع منظمة السياحة العالمية، أظهرت من أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ٣٪ سنويا في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، كما ارتفعت قيمة إجمالي الإيرادات من الفنادق والمطاعم إلى ١٦٤ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨، بزيادة نسبية قدرها ٠,٧٪. القطاع السياحي شاملا القطاعات كافة المرتبطة بالسياحة مثل شركات الطيران ووكالات السفر والسياحة وشركات تأجير السيارات وأندية الغوص، قد ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة.

من ضمن الخطط الطموحة أيضا، إنشاء ثلاثة فنادق في محافظة ظفار ضمن مشروع شاطئ صلالة، ومشروع رأس الحد مع الديار القطرية ومشروع مركز المؤتمرات المزمع إنشاؤه بمرتفعات مطار مسقط الدولي، والذي يشتمل على إقامة ثلاثة فنادق.



وقدم التخطيط له ليكون مركزا على مستوى عالمي ونقطة جذب لسياحة المؤتمرات. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع (القيمة المضافة) من ٥٤ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٠ إلى ١٦٤ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨.

الجدول المعدّ قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ ما يشير إلى أن الأزمة لم تؤثر على تنفيذ المشاريع السياحية في البلاد.

هناك عدد من المشاريع السياحية التي يجري تنفيذها في الوقت الحالي، وهي في مراحل التنفيذ

المختلفة والتي من أبرزها إقامة أكثر من ١٢ فندقا من فئة الخمس نجوم في الأعوام الأربعة المقبلة، ومضاعفة عدد الغرف الفندقية لتصل إلى ١٦ ألف غرفة بحلول عام ٢٠١٠م، وزيادة عدد الليالي السياحية لتتجاوز الخمسة ملايين ليلة بنهاية عام ٢٠٢٠م.

فمن المتوقع أن تبلغ استثمارات الشرق الأوسط في قطاع السياحة والسفر أعلى بكثير مما هو مخطط له، لبلغ ما لا يقل عن تريليون دولار أمريكي من الاستثمارات توزع على الفنادق والمنتجات والمعالم السياحية والبنى الأساسية المرتبطة بهذا القطاع بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٢٠. وأشار التقرير إلى أن السلطنة تحظى بحصة كبيرة في هذه المبالغ المقدرة، حيث وجه جلالته السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله رعااه حكومته، لتخصيص الدعم المالي اللازم لدفع الأهداف السياحية قدما. أيضا فقد استكملت الحكومة عدد من القوانين واللوائح لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع الحيوي الهام، بحيث تكون كل هذه الجهود جزء من الرؤية المستقبلية لعام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلبا على العديد من الاقتصاديات العالمية، مضت خطط عمان نحو تنفيذ المشاريع السياحية ضمن

تأتى ضمن محاولات الشركة لترويج مسقط وتعزيز مكانة السلطنة على خارطة السياحة العالمية، وذلك عن طريق ترويج وتسويق المقومات السياحية الضخمة التي تزخر بها مختلف مناطق السلطنة.

ونوهه الحرمي من أن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده البلاد منذ فجر النهضة المباركة، فضلا عن كرم الضيافة العمانية الأصيلة، كل ذلك وفر الدعم المستمر لتنمية القطاع السياحي، مما ساهم بالتالي وإلى حد كبير في دعم الاقتصاد الوطني، وتنمية المجتمع العماني. ومع ذلك، فإن الحكومة قد منحت الأولوية لقطاع السياحة منذ بداية العام ١٩٩٠.

من جانب آخر، أفاد مدير دائرة الاتصالات التنفيذية و الإعلام في الطيران العماني من أن شركة الاستشارات العالمية يورومونيتور لأبحاث السوق وفي تقريرها عن السفر والسياحة في السلطنة والذي صدر في يونيو ٢٠٠٩، أشارت الجهة إلى أنه وعلى الصعيد الإقليمي،